



إيسيسكو
ICESCO

الأمم المتحدة للإيسيسكو للثقافة العربية

دورية علمية محكمة تُصدرها

مُنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلم والثقافة

المجلد الثالث - العدد الأول
محرم 1448 / يونيو 2026

منشورات منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة
(إيسيسكو)

شارع الجيش الملكي، حي الرباط، ص. ب. 2275، ر. ب. 10104، الرباط، المملكة المغربية

المجلد الثالث - العدد الأول
محرم 1448 / يونيو 2026

© إيسيسكو
جميع حقوق إعادة الإنتاج والترجمة والاقتباس محفوظة

الرقم الدولي الموحد للدوريات الورقية (ISSN): 5726-3007
الرقم الدولي الموحد للدوريات الإلكترونية (E-ISSN): 5734-3007

التصميم والطباعة في الإيسيسكو

+212537566052 | www.icesco.org | contact@icesco.org

هيئة التحرير

المشرف العام

د. سالم بن محمد المالك
المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي
للثريّة والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

رئيس التحرير

أ.د. مجدي حاج إبراهيم

مدير التحرير

أ.م.د. أدهم محمد علي حموية

المحرر اللغوي

د. مهند عمر رنة

- أ.د. أحمد المتوكل
المملكة المغربية
- أ.د. رمزي البعلبكي
الجمهورية اللبنانية
- أ.د. سعد مصلوح
جمهورية مصر العربية
- أ.د. عبد السلام المسدي
الجمهورية التونسية
- أ.د. عبد العزيز الحربي
المملكة العربية السعودية
- أ.د. محمد حسين آل ياسين
جمهورية العراق
- أ.د. محمد عدنان البخيت
المملكة الأردنية الهاشمية
- أ.د. مسعود صحراوي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- أ.د. وليد القصاب
الجمهورية العربية السورية
- أ.د. أون يون كيونغ (نبيلة)
جمهورية كوريا
- أ.د. رحمة أحمد الحاج عثمان
ماليزيا
- أ.د. محمد طالب الحوري
الولايات المتحدة الأمريكية
- أ.د. نيكولاس روزر نبوت
مملكة إسبانيا

الهيئة الاستشارية

“مجلة الإيسيسكو للغة العربية” دورته علمية محكمة للبحوث في اللغة العربية وآدابها وعلومها، تُصدرها منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، في شهري يونيو وديسمبر (حزيران وكانون الأول) من كل عام، وبشتمل نطاقها على محورين لبحوث اللغة العربية وآدابها وعلومها:

- المحور النظري، وبضمّ البحوث اللسانية والأدبية والنقدية.
- المحور التطبيقي، وبضمّ البحوث التعليمية والترجمية والحوسبية.

لا تمثل آراء الكتاب بالضرورة توجهات منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

مراسلة المجلة

مركز اللغة العربية للناطقين بغيرها

منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة

(إيسيسكو)

شارع الجيش الملكي، حي الرياض، ص.ب. 2275، ر.ب. 10104

الرباط، المملكة المغربية

www.ijal.icesco.org || ijal@icesco.org

ضوابط النشر

- أن يتسم البحث بالجدّة والموضوعيّة والرّصانة العلميّة.
- ألا يكون البحث منشورًا أو مقدّمًا للنشر في أيّ وعاءٍ علميٍّ آخر.
- ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحث 30% (مع استثناء المصادر والمراجع).
- أن يكون عدد كلمات البحث ما بين 5000-7000 كلمة؛ إضافة إلى ملخص للبحث كلمائه ما بين 200-300 كلمة، وترجمته إلى الإنجليزبة.
- أن يكون التوثيق بطريقة الحواشي في كل صفحة، وتُدرج أرقامها بعد علامات الترقيم في المتن، والترقيم جديد لكل صفحة.
- أن يكون التوثيق وفق نظام شيكاغو Chicago.
- أن تُضاف قائمة للمصادر والمراجع مكنوبة بالحروف اللاتينية.
- أن تُرسل البحوث من خلال إنشاء حساب في موقع المجلة (ijal.icesco.org).

إسهام المرأة في إثراء فن الخطِّ والمصاحف: ربعة بخط زينب بنت أحمد المقدسية نموذجاً

9

ريم عبد المنعم باظه
مكانة المخطوطات في توثيق المعرفة العربية الإسلامية: قراءة وصفية تاريخية

47

سعود الصعاق
الاقتراض اللغوي والتواصل الحضاري: في ضوء معجم الدوحة التاريخي للغة العربية

81

محمد العبيدي
ظاهرة التعدد اللغوي عبر اللغات: مقارنة لسانية معرفية

113

يونس بومعزة
توظيف المصطلح التراثي في ترجمة مصطلحات التداولية: قراءة تطبيقية في ترجمة هشام
الخليفة لمعجم أوكسفورد للتداولية

137

الزبير الأنصاري
نحو نقد كمومي؛ من التماثل إلى التعيين في تأويل النص الأدبي: مقارنة معرفية تنظيرية

193

سمر جورج الديوب
توظيف أسطورة سيزيف الإغريقية بين القصص العربي والأوزبكي: قراءة مقارنة

227

ديلافروز موحدينوفا
العربية لغة للتدريس: مقارنة تحليلية في ضوء الدراسات العالمية

247

مايا الكاتب الشامي
استثمار الكليات اللسانية في تيسير تعليم العربية لغة أجنبية: مقارنة لسانية تأصيلية

289

محمد ناجي، أنس ملموس، عادل غرار، محمد لبداع
الدكاء الاصطناعي التوليدي في تعلم اللغة العربية وتعليمها: الفرص والتحديات
والاعتبارات الأخلاقية

315

جنيد قادر، منتصر الحمد
.....



مَحْوُ نَقْدِ كُمُومِيٍّ: مِنَ التَّمَاثِلِ إِلَى التَّعْيِنِ فِي تَأْوِيلِ النَّصِّ الْأَدْبِيِّ مُقَارَبَةٌ مَعْرِفِيَّةٌ تَنْظِيرِيَّةٌ

سمر جورج الديوب*

مُسْتَخْلَصٌ

يسعى هذا البحث إلى بناء إطار معرفي تنظيري يُعيد النظر في طبيعة المعنى الأدبي وشروط تعيُّنه، عبر ما يقترحه من مفهوم (النقد الكمومي)، منطلقاً من نقد المقاربات التي حصرت المعنى بين ثنائية الحسم البنيوي والانفلات التأويلي، ليقترح تصوُّراً يرى النص الأدبي ميداناً علائقيّاً احتماليّاً، تتولّد دلالاته من انتظام العلاقات داخله، وتتعَيَّن بفعل الرصد التأويلي ضمن شروط مخصوصة. وقد اعتمد البحث مقاربةً معرفيّةً تركيبيةً جمعت بين التحليل المفاهيمي، والمقارنة النظرية، واستثمار بعض الأنساق التراثية في البلاغة وأصول الفقه والتصوُّف، إلى جانب المقارنة مع البنيوية، والتفكيك، ونظرية التلقّي. وخلص البحث إلى أن المعنى لا يُفهم بوصفه جوهرًا ثابتًا أو أثرًا مؤجَّلاً من غير نهاية، بل بوصفه تعيُّناً مرحليّاً داخل طيفٍ من الإمكانيات الدلالية، وأن القراءة تمثّل فعلَ رصدٍ تأويلي يُفعل أحد احتمالات النص من غير أن يُلغى سائرهما، وانتهى البحث إلى أن النقد الكمومي لا يمثّل بديلاً إقصائيّاً للمناهج النقدية المعاصرة، بل أفقاً معرفيّاً يوسّع إمكانيات التحليل، وبخاصة في النصوص ذات الكثافة الدلالية والتراكم البنيوي.

مفاتيح البحث: النقد الكمومي، التعيّن الدلالي، الاحتمال التأويلي، العلائقية البنيوية، الرصد التأويلي

* أستاذة الأدب الإسلامي والأموي، باحثة في الدراسات البينية، الجمهورية العربية السورية، day_samar@yahoo.com



Towards a Quantum Criticism From Equivalence to Determinacy in the Interpretation of the Literary Text: A Theoretical-Epistemological Approach

Samar George Al-Dayyoub*

Abstract

This study seeks to construct a theoretical-epistemological framework that reconsiders the nature of literary meaning and the conditions of its determinacy, through the proposed concept of “quantum criticism.” Proceeding from a critique of approaches that have confined meaning within the binary of structural closure versus interpretive indeterminacy, the study proposes a conception of the literary text as a relational, probabilistic field, whose signification emerges from the configuration of relations within it and is actualized through interpretive observation under specific conditions. The study adopts a synthetic epistemological approach combining conceptual analysis, theoretical comparison, and the mobilization of certain classical frameworks from rhetoric, legal theory (*Uṣūl al-Fiqh*), and Sufism, alongside comparison with structuralism, deconstruction, and reception theory. The study concludes that meaning is to be understood neither as a fixed essence nor as an endlessly deferred trace, but rather as a provisional determinacy within a spectrum of semantic possibilities, and that reading constitutes an act of interpretive observation that actualizes one of the text's possibilities without thereby annulling the others. The study further concludes that quantum criticism does not represent an exclusionary alternative to contemporary critical methodologies, but rather a epistemological horizon that expands the possibilities of analysis, particularly for texts characterized by semantic density and structural complexity.

Keywords: *Quantum criticism, semantic determinacy, interpretive probability, structural relationality, interpretive observation*

* Professor of Islamic and Umayyad Literature, Researcher in Interdisciplinary Studies, Syria, day_samar@yahoo.com.

مُقَدِّمَةٌ

لا يعاني النقد الأدبي المعاصر نقصاً في المناهج بقدر ما يواجه مأزقاً أعمق، يتمثل في تشابه المصائر النظرية حين تواجه نصوصاً مركبة عالية الكثافة الدلالية، فلا تزال المقاربات الحديثة تتحرّك بين قطبين متعارضين؛ إما تثبيت المعنى باسم البنية والنظام الداخلي، كما في بعض الصيغ البنوية، وإما إطلاقه من غير سقف باسم الاختلاف والتأجيل، كما في بعض تجليات التفكيك، وبين اليقين المغلق والسيولة المنفلتة، يظلُّ السؤال الجوهرى معلقاً: كيف يمكن للمعنى أن يكون ممكناً من غير أن يتحوّل إلى دوغمائية¹، وأن يتعدّد من دون أن يتفكك إلى فوضى؟ وتتعدّد هذه الإشكالية في النصوص التي تقوم على التراكب البنوي²، وتنازع الأصوات، والرمزية العالية، وتعدّد الأزمنة، وازدواج مستويات الخطاب، إذ لا يكفي القول إن المعنى "في النص"، ولا الادعاء بأنه "عند القارئ"، لأن العبارتين كليهما تؤجل السؤال الحقيقي: كيف يتعيّن³ المعنى؟ وما شروط هذا التعيّن؟ وما حدوده؟

ينطلق هذا البحث من الحاجة إلى جهاز "إبستمولوجي" (Epistemological) يعيد صياغة السؤال النقدي، ويفتح أفقاً ثالثاً بين المناهج التي إما أن تثبت المعنى في النص، وإما أن تطلقه من غير ضابط، ويقوم البحث على فرضية مفادها أن النص الأدبي ميدان علائقي احتمالي، تتعيّن دلالاته بفعل رصدٍ تأويلي مشروط، فالمعنى حالة تراكب دلالي تنتظر التعيّن، والقراءة فعل يفعل أحد إمكاناته داخل شبكة العلاقات النصية.

¹ يُعرّف كانط الدوغمائية بأنها استعمال العقل الخالص في تقرير قضايا غيبية (ميتافيزيقية) من غير فحصٍ سابق لشروط إمكان المعرفة نفسها، في مقابل المنهج النقدي الذي يجعل تحليل حدود العقل شرطاً لكلِّ بناء نظري.

Immanuel Kant, *Prolegomena to Any Future Metaphysics*, Gary Hatfield (Trans.) (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), pp. 7-15; 104-110.

أي إن النقد هو محكمة العقل، في حين تتجاوز الدوغمائية هذه المحكمة، وبمعنى آخر، يقول الدوغمائي: "أنا أعرف"، ويقول النقدي: "هل يحقّ لي أن أعرف؟ وكيف؟"، والنقد الكوموي أقرب إلى الثاني.

² التراكب البنوي - في البحث - اجتماع إمكانات دلالية متعارضة، أو متباينة داخل البنية النصية في حالة قابلية متزامنة للتعين، قبل أن تُبرز القراءة أحدها.

³ يُستعمل هنا مصطلح (التعيّن) لا (التعيين)، للدلالة على تحقّق مرحليٍّ لإمكانٍ دلاليٍّ داخل البنية النصية، لا على عملية تحديد إرادي من القارئ، فيُعيّن المعنى داخل شروط الرصد.

ولا تكمن جودة المشروع في استعارة مفاهيم الفيزياء، بل في نقل منطق معرفي قائم على الاحتمال إلى الدرس الأدبي، ومن ثم ينتقل السؤال من البحث عما يعنيه النص إلى تحليل كيفية تعيّن المعنى وشروط ظهوره، ويقترح النقد الكُمومي - في هذا الإطار - أولوية الاحتمال على الحتمية، وعلائقية المعنى بدلاً من جوهريته، مع الاعتراف بمرحلية التعيّن داخل أفقٍ منضبط. ويعتمد البحث منهجًا تركيبياً يجمع التحليل الإبستمولوجي لمفهومي الاحتمال والتعيّن، وإعادة قراءة بعض المفاهيم التراثية، من مثل النظم والقربنة ودرجات الدلالة والتجلي، إلى جانب المقارنة مع البنيوية، والتفكيك، ونظرية التلقّي، ليقترح إطارًا نظريًا يعيد تنظيم العلاقة بين النص والمعنى داخل أفق احتمالي، يُصاغ فيه المعنى بوصفه تعيّنًا مشروطًا عند تقاطع البنية، وزاوية الرصد.

وتنبثق مشكلة البحث من القصور الذي تكشف عنه المقاربات النقدية المعاصرة في التعامل مع النصوص عالية الكثافة الدلالية، إذ تتوزّع هذه المقاربات بين نزعة تثبيت المعنى داخل بنية مغلقة، ونزعة إطلاقه في تعددية لا ضابط لها، مما يفضي إلى مأزق نظري يتمثّل في العجز عن تفسير كيفية تعيّن المعنى داخل النص الأدبي من غير الوقوع في الحتمية أو التفكك. مما سبق ينجم سؤال البحث الرئيس: كيف يتعيّن المعنى في النص الأدبي بوصفه ميدانًا علائقيًا احتماليًا؟ وما الشروط التي تضبط هذا التعيّن؟

وتنبثق عنه أسئلة من قبيل:

- ما طبيعة المعنى إذا أُعيد النظر إليه في أفق احتمالي لا جوهراني؟
- كيف يمكن فهم العلاقة بين النص والقارئ خارج ثنائية الاكتشاف والإنتاج؟
- ما الشروط التي تجعل التعيّن الدلالي ممكنًا من دون أن يتحوّل إلى حسمٍ نهائي؟
- كيف يسهم مفهوم "الراصد التأويلي" في إعادة تنظيم الفعل القرائي؟
- إلى أيّ مدى يمكن بناء إطار إبستمولوجي يستثمر منطق الاحتمال من غير الوقوع في استعارة سطحية من فيزياء الكم؟

ويعتمد البحث مقارنة إبستمولوجية تنظرية تكاملية، تقوم على تنسيق عدة حقول معرفية مختلفة ضمن إطار نظري واحد، مع الحفاظ على فرادة كل حقل، وبخاصة في العلاقة بين إبستمولوجيا العلم، والنقد الأدبي، ويتخذ هذا التكامل طابعاً تركيبياً على مستوى الإجراءات، فيجمع البحث بين التحليل المفاهيمي، والمقارنة النظرية، وإعادة التأطير الإبستمولوجي.

ويقوم الطابع التركيبي على تحليل مفهومي الاحتمال والتعنين بوصفهما مفاهيم إبستمولوجية حاکمة، وإعادة بناء العلاقة بين النص والمعنى في ضوء هذا التحليل، والمقارنة النقدية مع عدد من النظريات المعاصرة وأدواتها المنهجية، ولا سيما البنيوية، والتفكيك، ونظرية التلقّي، واستثمار بعض المفاهيم التراثية من مثل النظم، والقرينة، ودرجات الدلالة، والتجلي، ضمن أفق تأويلي جديد، معتمداً في إجراءاته، على التحليل المفاهيمي، والمقارنة النظرية، وإعادة التأطير الإبستمولوجي.

ولا يندرج هذا البحث ضمن امتداد مباشر لدراسة بعينها، ولكنه يتقاطع مع عدد من الحقول النظرية التي عالجت إشكالية المعنى، من مثل البنيوية في تركيزها على علائقية الدلالة، والتفكيك في كشفه لا استقرار المعنى، ونظرية التلقّي في إبراز دور القارئ، ومن ثم يسعى البحث إلى سدّ فراغ نظري يتمثل في غياب إطار يوفّق بين تعددية المعنى وإمكان تعينه ضمن شروط منضبطة.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث يميز ثلاثة مستويات اصطلاحية متقاربة، فيعني المستوى الإبستمولوجي بشروط إنتاج المعرفة وحدودها، وهو الإطار الذي يتحرك فيه البحث أساساً، إذ يهدف إلى إعادة النظر في كيفية تعنين المعنى، لا في مضمونه فقط. ويتصل المستوى المعرفي بآليات الفهم والإدراك لدى القارئ، وهو ما يظهر جزئياً في مفهوم "الموضع التأويلي"، من غير أن يكون موضوع البحث المباشر. في حين يُستعمل مفهوم "المعرفة" للدلالة على الناتج الدلالي المتحقق في لحظة التعنين.

وبناءً على ذلك يعتمد البحث مصطلح "الإبستمولوجي" بوصفه الإطار الحاكم، مع استعمال المصطلحين الآخرين في حدود دلالتهم الدقيقة.

في تحرير مفهوم النقد الكومومي وأفق الإستمولوجي

لا يُستعمل مصطلح "النقد الكومومي" في هذا البحث بوصفه نقلاً لمفاهيم فيزياء الكمّ إلى حقل الأدب، ولا استعارةً اصطلاحيةً تقوم على التشابه السطحي، بل هو توصيف لمنطق إستمولوجي يقوم على إعادة النظر في طبيعة الظاهرة، وشروط ظهورها، وعلاقتها بالراصد. ويستند هذا التوصيف إلى تحوُّل معرفي عميق شهدته الفلسفة المعاصرة، متأثراً - تأثراً مباشراً أو غير مباشر - بإستمولوجيا العلوم الحديثة، فلم تعد الظواهر تُفهم بوصفها كيانات مستقلة ذات خصائص ثابتة، بل بوصفها حالات احتمالية، تتعيّن في سياق شروط مخصوصة، وتحدّد ضمن علاقات معقّدة بين البنية والراصد.

وقد انعكس هذا التحوُّل في عدة حقول فكرية غربية، وبخاصة في الفلسفة التأويلية (كما عند غادامير وريكور)، في تأكيد تاريخية الفهم، وارتباطه بأفق القارئ، والتفكير ما بعد النيوي في زعزعة مركزية المعنى وثباته، وبعض الاتجاهات المعاصرة التي أعادت النظر في مفاهيم الحضور، والموضوع، واليقين، غير أن هذه المقاربات - على اختلافها - بقيت تتحرّك بين تأكيد التعدّد أو نفي الحسم، ومن ثم يأتي هذا البحث ليقترح "النقد الكومومي" بوصفه جهازاً إستمولوجياً يعيد تنظيم العلاقة بين النص والمعنى داخل أفق احتمالي منضبط، يستثمر منطق الاحتمال، والتراكب، واشتراط الرصد، من غير أن ينقل نماذج الفيزياء أو أدواتها، فيعيد توظيف بنيتها المعرفية في سياق تأويلي.

وبهذا المعنى يعدّ "النقد الكومومي" محاولة لإعادة تركيب أفق إستمولوجي تتقاطع فيه تحوُّلات الفكر المعاصر مع إمكانات كامنة في التراث العربي، ضمن رؤية تسعى إلى تجاوز ثنائية الحتمية والانفلات، وتؤسس لفهم احتمالي لتعيّن المعنى.

المقدمة الإستمولوجية لفيزياء الكمّ

شهدت الفيزياء الحديثة - مع ظهور ميكانيكا الكمّ - تحوُّلاً إستمولوجياً عميقاً في فهم طبيعة الظواهر، وانتقالاً من نموذج يقوم على الحتمية والموضوعية الصلبة، إلى نموذج يقوم على الاحتمال، واشتراط الرصد، وغير يقين النتائج.

ففي التصوّر التقليدي كانت الظواهر تُفهم بوصفها كيانات مستقلة تمتلك خصائص محدّدة سلفاً، يمكن الكشف عنها بدقة من غير أن يؤثر الراصد في طبيعتها، أما في الفيزياء الكمومية فأضحى توصيف الظاهرة مرتبطاً باحتمالات عدة، لا تتعيّن في صورة محدّدة إلا في لحظة القياس، فيُفهم الرصد بوصفه عاملاً مُسهماً في تحديد حالة الظاهرة، لا كاشفاً لها فحسب، ويترتب على هذا التحوّل إعادة النظر في مفاهيم أساسية، من مثل "الحتمية"، التي يُستبدل بها منطق الاحتمال، و"الموضوع المستقل"، الذي يُعاد فهمه ضمن علاقة مع الراصد، و"اليقين"، الذي يُستبدل به غيرُ يقينٍ منهجيّ منضبطٌ.

ونقصد باستحضار هذا التحوّل استثمار بنية الكمومية الإستمولوجية في إعادة التفكير في طبيعة المعنى، إذ يُنظر إلى النص الأدبي - في هذا الأفق - بوصفه ميداناً احتماليّاً، تتوزّع داخله إمكانات دلالية متراكبة، لا تتعيّن إلا في سياق فعل القراءة، بوصفها "رصدًا تأويليّاً"، ولا يُفهم هذا التوظيف بوصفه نقلاً لمفاهيم علمية من حقلها التجريبي إلى الحقل الأدبي، بل بوصفه إعادة بناء لمنطق إستمولوجي عام، يُعاد توظيفه داخل حقلٍ تأويليٍ يختلف في أدواته وموضوعه، مع الحفاظ على حدود هذا النقل، فلا تُطبق النماذج الفيزيائية على الظاهرة الأدبية.

ومن ثمّ يحيل "الكمومي" في هذا البحث على نمطٍ في التفكير، يعيد تعريف العلاقة بين الظاهرة وشروط ظهورها، وهو ما يتيح بناء تصوّرٍ تأويليٍ يقوم على الاحتمال والتعيّن، بدلاً من الحسم أو التأجيل.

ركائز النقد الكمومي

1. العلائقية البنيوية: من الجوهر إلى الشبكة

يقوم النقد الكمومي على تفكيك التصوّر الجوهري للمعنى،¹ الذي ظلّ - بصورٍ مختلفة - موجّهاً للتفكير النقدي منذ أرسطو حتى بعض الصيغ البنيوية المتأخرة، وهو التصوّر الذي

¹ يمكن التمييز بين النموذجين الجوهري والاحتمالي في فهم المعنى، فالأول يفترض وجود جوهر دلالي ثابت يكشف عنه التحليل، وهو تصوّر متجذر في التقليد الميتافيزيقي الأرسطي، والثاني يفهم المعنى بوصفه صياغة حركية تنشأ داخل شبكة من العلاقات والسياقات، لينتقل التحليل من البحث عن جوهر المعنى إلى دراسة شروط تولّده داخل ميدان من الإمكانيات. انظر: إيمانويل كانط، نقد العقل المحض، ترجمة: موسى وهبة (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1998)، ص 224-232.

يفترض أن المعنى "شيء" كامن في النص، يمكن كشفه أو تفكيكه أو تنظيمه، ولو تغيرت أدوات التحليل، أو أعلن موت المؤلف، غير أن هذا الافتراض يظل أسير فكرة وحدة دلالية قائمة بذاتها، قابلة للحصر أو الإرجاء، مما يجعل السؤال النقدي متعلقاً بماهية المعنى أكثر من تعلقه بشروط تولده.

وفي مقابل هذا المنظور، تقترح العلائقية البنيوية تصوراً مغايراً، مؤداه أن المعنى خاصّة ناشئة عن شبكة من العلاقات، لا جوهر مستقل،¹ فلا دلالة مكتملة في لفظٍ منفرد، ولا في صورةٍ معزولة، ولا في جملةٍ منفصلة عن سياقها، إذ تتولّد الدلالة من نظام الترتيب، وعلاقات التقديم والتأخير، والتجاور الدلالي، والإيقاع، والتحوّلات السياقية، والحقول الرمزية التي تتشابك داخل النص، أي إن المعنى هو ما ينشأ "بين" العناصر، في المقام العلائقي الذي يربطها، ويعيد توزيع مركزيّتها وفق زاوية النظر.

ويجد التحوّل من "الكيان المغلق" إلى "المقام العلائقي" ما يسنده في التحليل الوجودي للعمل الأدبي، إذ يبيّن إنغاردن أن العمل الأدبي بنية طبقية لا تُستنفد مادياً، وتتضمّن مناطق (لا تعيّن) تقتضي التفعيل،² وكذلك يؤكد ريكور أن النص - بانفصاله عن سياق إنتاجه - يغدو عالمًا دلاليًا مستقلًا قابلاً لإعادة الفهم والصياغة،³ غير أن النقد الكوموي يتقدّم خطوة إضافية، فيجعل هذا الاستقلال ميداناً احتماليًا سابقاً على القراءة، لا نتيجة لها.

¹ يؤكّد دو سوسير أن القيمة في العلاقات داخل النسق، انظر:

Ferdinand de Saussure, *Course in General Linguistics*, Wade Baskin (Trans.) (New York: McGraw-Hill, 1966), pp. 114-117.

² See: Roman Ingarden, *The Literary Work of Art: An Investigation on the Borderlines of Ontology, Logic, and Theory of Literature*, George G. Grabowicz (Trans.) (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1973), pp. 29-49; 251-270.

³ انظر: بول ريكور، *نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى*، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص 101-105.

ويمكن النظر إلى هذا التحوّل بوصفه انتقالاً في النموذج المعرفي الذي يحكم فهم المعنى الأدبي، وهو ما يشبه ما وصفه توماس كوهن بالتحوّل في النماذج التفسيرية داخل تاريخ العلوم، انظر:

Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago: University of Chicago Press, 1962), pp. 66-76.

ومن ثم ينتقل النص من أنه مجموع وحدات دلالية يمكن تفكيكها إلى "ذرات" مستقلة، إلى أنه حقل دلالي تتكثف داخله العلاقات، وتتحرك فيه مراكز القوة تبعاً لموضع القراءة، وإذا كان النموذج الجوهري يبحث عن نقطة ثابتة، فإن العلائقية تفهم الدلالة بوصفها انتظاماً شبكياً قابلاً لإعادة التوضع من غير أن يفقد تماسكه.

وفي التراث العربي نجد صدىً مبكراً لهذا الوعي في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني،¹ إذ تُفهم البلاغة في كيفية انتظام الألفاظ وتعالقها، فتكمن الدلالة في طريقة تعليق كلمة بأخرى، أي في العلاقة التي تجعل المعنى نتيجة انتظام لا خاصّة مادّة، ولا يعني ذلك الادعاء بأن هذا التصوّر هو ذاته النقد الكومومي، بل إنه يكشف عن بنية معرفية تؤكد أن المعنى يُصاغ في الشبكة لا الجوهر.

وتكتسب هذه الركيزة أهميتها من أنها الشرط الذي يجعل الاحتمال ممكناً، إذ إن الاحتمال يقوم في فضاءٍ علائقي يسمح بإعادة توزيع العلاقات من دون انهيار النظام، فتمكّن العلائقية من تجاوز الحتمية البنيوية التي تفترض نسفاً مغلقاً مكفياً بذاته، كما تتجنبّ العدمية التفكيكية التي ترى العلاقات شبكة لا تستقرّ أبداً.

وبذلك يمكن القول إن النص ميدان علائقي، تتولّد فيه الدلالة بوصفها خاصّة ناشئة من انتظام العلاقات، وهو الانتقال الذي يؤسّس لفهم الاحتمال، والرصد، والتراكب، وغير اليقين المنهجي، بوصفها امتدادات طبيعية لهذا التصوّر.

2. الاحتمال المنهجي: من اليقين الدلالي إلى الطيف التأويلي

إذا كانت العلائقية البنيوية قد أزاحت تصوّر "المعنى الجوهر" من مركز التفكير النقدي، فإن الاحتمال المنهجي يزيح ما هو أعمق؛ إنه وهم اليقين الدلالي،² فقد ظلّ التقليد النقدي - في صيغته الكثيرة - يبحث دائماً عن درجة ما من الحسم، تارةً باسم المعنى المقصود، وتارةً

¹ تحدّث الجرجاني عن معنى النظم، وأنه ليس إلا تعليق الكلم بعضها ببعض، انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1984)، ص 46-60.

² دافع هيرش عن ثبات المعنى، انظر:

Eric Donald Hirsch Jr., *Validity in Interpretation* (New Haven: Yale University Press, 1967), pp. 1-23.

باسم البنية الحاكمة، أو باسم الأثر المؤجل، أو باسم أفق انتظار يضبط التلقّي، ومع أن هذه المقاربات مختلفة، بقيت تتحرك داخل منطِقٍ ثنائي، فإما معنى متعَيّن يقينيًا، وإما معنى مؤجّل إلى ما لا نهاية.

أما النقد الكوموي فيقترح أرضيةً ثالثة تقوم على أن المعنى ليس يقينًا سابقًا، ولا تأجيلًا دائمًا؛ إنه احتمال قابل للتعَيّن بدرجات، ومن هنا يدخل مفهوم "الطيف"¹ إلى التفكير الدلالي، فالمعنى طيف من الإمكانيات متفاوتة القوة، يشتمل على احتمالات مركزية، وأخرى هامشية، وعلى إمكانيات مضمرة، وطاقات لم تتحقّق بعد.

غير أن هذا الطيف ليس فوضوي، أو نسبية مفتوحة، إذ إن ميدانه منظّم بالبنية النصية نفسها، فلا يسمح النصُّ بكلِّ شيء، ويفتح ميدانًا من الإمكانيات الممكنة التي يمكن تسويغها داخل شبكة العلاقات، وبذلك يغدو معيار القراءة قائمًا على أسئلة من مثل:

- هل تستند القراءة إلى علاقات فعلية في النص؟

- هل يمكن تسويغ انتقالها التأويلي بالقرائن؟

- هل تحترم ميدان الإمكان النصي، ولا تفرض عليه ما لا يحتمله؟

ومن ثم يظهر مفهوم التدرُّج الدلالي، فليس كل احتمال في الدرجة نفسها، فبعض المعاني تفرضها البنية بقوة، وبعضها تستدعيه القرينة، وبعضها ممكن، ولكنه يحتاج تفعيلًا سياقيًا خاصًا، مما يسمح بالحديث عن درجاتٍ للتعَيّن، تتراوح بين القوي، والمتوسط، والضعيف، والإمكان الكامن.

¹ يمكن تعريف طيف الدلالة بوصفه الميدان الاحتمالي الذي تتوزّع داخله المعاني الممكنة داخل حدود البنية النصية، فلا تنحصر الدلالة في معنى واحد ثابت، ولا تنفلت إلى تعددية من غير ضابط؛ إنها تتدرّج في درجات متفاوتة من الاحتمال، ويجد هذا التصوّر ما يسنده في فهم أمبرتو إيكو النصّ عملاً مفتوحًا تحكّم انفتاحه قيود بنيوية تنظّم تعدّده، ولا سيما تمييزه الانفتاح البنيوي من الانفلات التأويلي، انظر:

Umberto Eco, *The Open Work*, Anna Cancogni (Trans.) (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989), pp. 3-23.

غير أن طيف الدلالة - في هذا البحث - يُفهم بوصفه مفهومًا بنيويًا يقوم على منطق الاحتمال، فيكون المعنى في أفق من الإمكانيات يتعَيّن أحدها في كلّ فعلٍ تأويلي، ومن ثم ينتقل السؤال النقدي من البحث عن جوهر المعنى، إلى تحليل توزيع احتمالاته داخل الطيف الذي يتبيحه النص.

ويجد هذا التصوُّر سندًا ثقافيًّا في (إبستمولوجيا) الاحتمال داخل أصول الفقه،¹ إذ تتحدّد الدلالة بين قطعي وظني، وظاهر ومؤوّل، وراجح ومرجوح، وثدار بالقرائن والترجيح والتخصيص والتقييد، مما يؤكّد أن الاحتمال مستوى منهجي منضبط، وعلى هذا الأساس يتحدّد الفارق الجوهرى بين الحسم والتعيّن، فالحسم إغلاق للإمكان، أما التعيّن² فهو اختيار احتمال من دون إلغاء الطيف، إذ إن القراءة تُبرز وجهًا داخل شروط،³ لا تقتل سائر الوجوه، وهو ما يجعل النقد الكمومى مختلفًا عن التفكيك الذي يركّز على استحالة الحسم، إذ يقرّ هذا المنظور بمشروعية التعيّن المؤقت، ويدرس شروطه، ومن ثمّ يغدو الطيف الدلالي⁴ بنيةً حركيةً تتغير فيها أوزان الاحتمالات بتغيّر السياق، والجهاز المفاهيمي، واللحظة التاريخية، فيغدو النصُّ متحرّكًا من غير أن يكون سائلًا بالكامل.

ومن الضروري تمييز ما يُعرف بالتعدّد التأويلي⁵ من مفهوم الاحتمال في النقد الكمومى، فبدلًا التعدّد التأويلي على اختلاف القراءات، وتنوّع نتائج الفهم تبعًا لاختلاف الآفاق والسياقات، وهو ظاهرة تداولية تتعلّق بواقع التلقي، أما الاحتمال الكمومى فلا يُفهم بوصفه تعدّدًا لاحقًا على القراءة؛ إنه بنية سابقة عليها، إذ يُنظر إلى النصِّ بوصفه ميدانًا منظمًا من الإمكانيات الدلالية، تتفاوت درجات حضورها قبل أيّ تعيّن، فتُفعل القراءة احتمالًا من طيفٍ قائمٍ في البنية نفسها، ومن ثمّ يكون التعدّد أثر اختلاف مواضع التعيّن داخل المجال الاحتمالي نفسه.

¹ انظر: الغزالي، المستصفي من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993)، ج: 1، ص 107-130؛ الرازي، الحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر العلواني (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1997)، ج: 1، ص 46-58.

² التعيّن - في هذا البحث - تحقّق مرحلي لأحد احتمالات المعنى داخل المجال العلائقي للنص، تحت شروط موضع تأويلي مخصوص، من دون إلغاء الإمكانيات الأخرى.

³ يؤكّد ريكور انفصال النص عن مؤلّفه، وينظر إلى التأويل بوصفه إنتاجًا دلاليًا داخل نظام النص، انظر: ريكور، نظرية التأويل، ص 101-105.

⁴ الطيف الدلالي - في هذا البحث - هو المجال المنظم للإمكانيات التأويلية التي تسمح بها البنية النصية قبل التعيّن، وتختلف احتمالاته في درجات القوّة والتمركز.

⁵ التعدّد التأويلي اختلاف نتائج الفهم للنص تبعًا لاختلاف زوايا القراءة وشروطها.

ويتعيّن على ما سبق أن النصّ ميدان من الإمكانيات الدلالية¹ المنظمة، تتفاوت فيه درجات التعيّن، ويُدَار بمنطق الاحتمال،² لا بمنطق الحسم، وهي الركيزة التي تمنع النظرية من الانزلاق إلى العدمية التفكيكية، وتمنعها من العودة إلى البنيوية المغلقة، وتمهد مباشرةً لفكرة الراصد التّأويلي بوصفه شرط التعيّن.³

3. الراصد التّأويلي: القراءة بوصفها فعل تعيّن دلاليًا

لا يُفهم الموضوع التّأويلي في هذا البحث بوصفه منظورًا فريدًا معزولًا؛ إنه موقع معرفي تتداخل فيه الأبعاد الذاتية والتاريخية والاجتماعية والثقافية، التي تصوغ أفق الفهم، ومن ثمّ يُصاغ التعيّن الدلالي عند تقاطع البنية النصية مع هذه الأبعاد التي تسهم في إعادة توزيع الاحتمالات داخل الطيف الدلالي، وتوجيه فعل الرصد التّأويلي، وبذلك لا يلغي النقد الكوموي هذه الأبعاد، بل إنه يعيد تنظيم حضورها داخل إطار إبستمولوجي يدرس شروط تأثيرها في تعيّن المعنى.

وتمسّ هذه الركيزة أكثر المواضيع تأثيرًا في النظرية النقدية، وهو موقع القارئ، فالقارئ تابع للنصّ في النقد التقليدي، وفي البنيوية كاشف لنظامه، وفي التفكيك متورّط في تفكيك ما لا يستقر، وفي نظريات التلقّي شريك في استكمال المعنى،⁴ غير أن هذه الاتجاهات جميعًا بقيت أسيرة ثنائية مضمرة؛ هل يكتشف القارئ المعنى أو ينتجه؟

أما النقد الكوموي فيرفض هذا الانقسام، ويعيد صياغة السؤال في صورة أدق: كيف يسهم فعل القراءة في تعيّن أحد احتمالات المعنى من دون أن يخترعه، أو يكتشفه بوصفه شيئًا مكتفياً؟ ومن ثمّ يتحدّد مفهوم "الراصد التّأويلي" بوصفه الشرط الذي يفعل الإمكان الدلالي داخل الميدان النصي.

¹ الإمكانيات الدلالية هي المعاني الممكنة التي يحملها النصّ قبل تعيّن أحدها في فعل القراءة.

² تنظر الفيزياء الكوموية إلى الظاهرة بوصفها ميدانًا من الإمكانيات الاحتمالية، كما يوضح فاينمان وهيبس في تحليلهما مسارات الجسيمات في ميكانيك الكم، انظر:

Richard Feynman & Albert Roach Hibbs, *Quantum Mechanics and Path Integrals* (New York: McGraw-Hill, 1965), pp. 19-25.

³ هانس غيورغ غادامير، *الحقيقة والمنهج*، ترجمة: حسن ناظم، علي حاكم صالح (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2007)، ص 357-370.

⁴ See: Wolfgang Iser, *The Act of Reading: A Theory of Aesthetic Response* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), pp. 21-38.

القراءة هنا فعلٌ تعيّن داخل مقام احتمالي، فيشتمل النص على طيفٍ من الإمكانيات المترابطة، غير أن هذه الإمكانيات لا تتخذ صيغة محددة إلا حين تتكثّف تحت شروط مخصوصة، والتعيّن هنا ليس حكمًا قاطعًا، إذ إن المعنى قبل القراءة يكون في حالة تراكب احتمالي، ولا يظهر بوصفه صيغة مفردة، وعند القراءة يُفعل احتمال معين، ويتكثّف داخل شبكة العلاقات ليأخذ موقعًا مركزيًا، من غير أن تُبطل هذه العملية سائر الإمكانيات الكامنة، فيعني الاختيار إبراز وجهٍ داخل شبكة.

ويمكن أن يُنظر إلى مفهوم "الترابك البنيوي" بوصفه تطويرًا لمفهوم "مواضع غير التعيّن" عند رومان إنغاردن، إذ يرى أن العمل الأدبي يتضمّن بنويًا مناطق لا يكتمل تعيّنها إلا بفعل القراءة،¹ غير أن النقد الكمومي يتجاوز تصوّر الفجوة ليجعل غير التعيّن بنيةً احتماليةً سابقةً على القراءة، لا نقصًا فيها فحسب.

وبهذا لا يكون الراصد فاعلًا خارجيًا يضيف إلى النصّ ما ليس فيه، بل يغدو أحد شروط ظهور المعنى، إذ إن النصّ من دون قراءة يبقى موجودًا ماديًا، ولكنه غير متعيّن دلاليًا في صورة محدّدة، ويعيد فعلُ القراءة ترتيبَ مركز العلاقات، ويُبرز بعضَ المسارات، ويُهمّش غيرها، ويربط عناصرَ كانت في هامش الانتباه، فيتحوّل المعنى من مادة ساكنة إلى حدثٍ يقع في لحظة التفاعل، ولكن هذا التصوّر لا يُطلق يد الراصد من غير قيد، إذ يتحدّد التعيّن بثلاثة ضوابط أساسية:

- قيد البنية، بما تفرضه من شبكة علاقات لا يمكن اختراعها من الخارج.²
- قيد السياق، بما يحدّد الأفق المعرفي والثقافي الذي يتحرّك فيه الفهم.
- قيد الاتساق الداخلي الذي يجعل القراءة مطالبةً بالانسجام مع منطلقاتها ومع مسارها التأويلي.

وبهذه القيود يتحوّل الراصد من سلطة فردية إلى جهاز معرفي يعمل داخل شروط.

¹ See: Ingarden, *The Literary Work of Art*, pp. 251-285.

² يرى ريكور أن القراءة فعلٌ تعيّن داخل الشروط، انظر: ريكور، *نظرية التأويل*، ص 90-92.

وإذا كان التراث البلاغي قد وعى مبكراً أثر حال المخاطب، والمقام في تحديد الدلالة، فإن النقد الكوموي يوسّع هذا الوعي من مفهوم "المتلقي" إلى مفهوم "الموضع التأويلي"، فالقارئ فرد نفسيّ وموقع معرفي يتحدّد بجهازه المفاهيمي، ومنظوره النظري، وأسئلته، ومرجعياته، ومن ثمّ يمكن تثبيت المعادلة الأساسية؛ النصّ مقام احتمالي، والراصد موضع تأويلي، والمعنى تعيّن مشروط ينشأ في الفضاء الذي يتولّد بينهما، وبهذا تغدو القراءة مسؤوليةً تأويليةً واعيةً بحدودها، قابلةً للمساءلة وإعادة الرصد، ويتأسّس داخل النظرية منطوق غير اليقين المنضبط الذي لا ينفى التعيّن، ولا يختزله في ادعاء نهائيّ.

4. التراكب البنيوي: اجتماع الأضداد قبل الحسم

تمثّل إشكالية حضور الأضداد داخل النصّ الأدبي - وبخاصة في الكتابات السردية والرمزية عالية الكثافة - إحدى أعقد نقاط الاشتغال النقدي، إذ تتجاوز داخله ثنائيات من مثل الحضور والغياب، والواقعي والمتخيّل، واليقين والشك، والحياة والموت، مما يضع القارئ أمام بنية تبدو متضادةً في ظاهرها.

وقد تعامل النقد التقليدي مع هذه الظاهرة عبر مسارين أساسيين، فإما ردُّ التضاد إلى وحدة عليا تولّف بينه تأليفاً توفيقياً، وإما عدّه تصدّعاً بنيوياً يُفكّك ويُكشف عن هشاشته، أما النقد الكوموي فيقترح مساراً ثالثاً يقوم على مفهوم "التراكب البنيوي"، ومؤداه أن الأضداد لا تُحلُّ بالضرورة في وحدة صماء، ولا تُفكّك دائماً بوصفها خللاً، فقد تتعايش داخل البنية في حالة إمكانيّ يسبق الحسم، فيعني التراكب دلاليّاً إمكان تمرکز الحالة الواحدة في أكثر من وجه قبل لحظة التعيّن، إذ يمكن للنص أن يحمل دالتين متعارضتين من غير أن يُختزل في إحدهما، لأن الشبكة العلائقية للنص تسمح بتجاوز الإمكانين داخلها.

والتمييز هنا حاسمٌ بين التناقض والتراكب، فالتناقض خللٌ مفروض من خارج انتظام النص، والتراكب طاقة ناشئة من داخله، تمنحه كثافة دلالية وتجعله مقاوماً للاختزال، فقد تكون الشخصية السردية بطلاً وخائناً في آنٍ معاً، أو ضحيةً وجلاداً كذلك، بوصف ذلك تعبيراً عن حالة غير محسومة قبل أن يختار القارئ زاوية بعينها، ومن ثمّ يمنح التراكب النصّ طاقات عدة؛ طاقة الغموض، وطاقة التأجيل البنيوي، وطاقة مقاومة الحسم السريع، مما يجعله قابلاً لإعادة القراءة من دون أن يُستنفد.

ويتكامل هذا المفهوم مع ما سبق من ركائز، فيجعل التراكب الشبكة الاحتمالية حاملةً أصدادًا في آنٍ معًا، بما أن المعنى شبكة احتمالية، فيتحوّل الاحتمال من تعدّد بسيط إلى تعايشٍ إمكانيٍّ داخل المقام ذاته.

ولا يخلو التراث العربي من تصوّرات قريبة من هذا الأفق، ففي الفكر الصوفي، وبخاصة عند ابن عربي، يظهر مفهوم البرزخ الذي يجمع بين المتقابلين من دون أن يدمجهما في واحد، ومفهوم التجلّي الذي يُظهر وجهًا من الحقيقة من دون استنفاد وجوهها الأخرى، وكذلك عرفت البلاغة إمكان الجمع بين المعنيين في التورية، واللعب الدلالي المقصود، غير أن استدعاء هذه الأنساق لا يعني الادعاء بتطابق مفاهيمي، بل هو إشارة إلى قابلية الثقافة العربية قبول منطق اجتماع الإمكانيات من دون سقوط في التناقض.

ويظلُّ التراكب في النقد الكمومي سابقًا على القراءة، فيحمل النصُّ حالاته المتعدّدة قبل التعيّن،¹ ولا تُدخل القراءة التعدّد، بل تُبرز أحد وجوهه، فينهار التراكب مؤقتًا في صيغة محدّدة، من غير أن يُلغى من البنية، مما يتيح إمكان إعادة تفعيله في قراءة أخرى.

وهنا يتضح الفارق بين هذا المنظور وبعض أشكال التفكيك، فبينما يُفهم الانهيار هناك بوصفه تأجيلًا دائمًا للحسم، يُفهم هنا بوصفه تعيّنًا ممكنًا غير نهائي،² وبذلك يمكن القول إن النص يحمل حالات دلالية متراكبة، تتجاور فيه الإمكانيات المتعارضة قبل لحظة الحسم التأويلي، ويظلُّ هذا التراكب مصدرًا لكثافة المعنى حتى بعد تعيّنه المؤقت.

¹ يتحدث دولوز عن فكرة التعيّن بوصفه تحقّقًا لاحقًا لافتراضية سابقة، انظر: جيل دولوز، الاختلاف والتكرار، ترجمة: جورج أبي صالح (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012)، ص 73-78.

² يتحدث بوبر عن قابلية التنفيذ أساسًا للمعرفة، انظر: كارل بوبر، حدس وتفنيدي، ترجمة: عادل مصطفى (القاهرة: دار رؤية، 2010)، ص 63-68.

ويتحدث باشلار عن القطعية الإستمولوجية، والانتقال من عقلٍ يقيني إلى عقلٍ احتمالي، مما يدعم فكرتنا عن انتقال النقد من نموذج ثابت إلى نموذج احتمالي، انظر: غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي، ترجمة: خليل أحمد خليل (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1980)، ص 12-18.

5. غير اليقين المنهجي: المعرفة بوصفها تعينًا مرحليًا

إذا كانت الركائز السابقة قد أعادت تعريف طبيعة النص بوصفه شبكة علائقية، وطبيعة الدلالة بوصفها طيفًا احتماليًا،¹ وطبيعة القراءة بوصفها فعل تعين، وطبيعة البنية بوصفها ميدانًا للتراكب الإمكان، فإن غير اليقين المنهجي - أي إدراك حدود المعرفة التأويلية ومرحليتها - يعيد تعريف طبيعة المعرفة النقدية ذاتها.

ولا يُفهم غير اليقين المنهجي بوصفه نسبيًا مطلقًا؛ إنه إدراك لطبيعة المعرفة نفسها، وهو ما يلتقي مع ما بيّنه توماس كوهن في تحليله تحوّل النماذج الإرشادية، إذ يرى أن المعرفة تتحرّك داخل أطرٍ تحدّد ما يمكن رؤيته وفهمه، وأن الانتقال يكون بإعادة تنظيم المجال المعرفي، لا تراكميًا،² غير أن النقد الكومومي ينقل هذا الوعي من حقل العلم إلى حقل القراءة، فيجعل التعين التأويلي إطارًا مرحليًا، لا حكمًا نهائيًا.

وفي هذا الأفق يُفهم غير اليقين بوصفه شرطًا بنيويًا للمعرفة الأدبية ذاتها، فالنصُّ علائقيٌّ غير ذري، والدلالة احتمالية غير حتمية، والقراءة تعينٌ غير مطلق، والبنية متراكبة غير منحصرة في وجه واحد، ومن ثمّ كان ادعاءُ يقين نهائي يناقض طبيعة موضوعه.

والمعرفة التأويلية - وفق هذا التصوّر - تعينٌ مرحلي داخل أفقٍ محدد، فهي اختيار زاوية، وتنظيم شبكة، وتفعيل احتمال، لا امتلاك للحقيقة في صورتها النهائية.

غير أن غير اليقين هنا يختلف جذريًا عن النسبية المنفلتة، إذ يقوم على وعي بحدود التعين، وعلى قابلية إعادة الرصد، وعلى اشتراط إعلان الجهاز التأويلي الذي يتحرّك فيه الناقد، ومن مقتضيات هذا المنظور أن يصحّ القارئ بمفاهيمه، وافتراضاته، وسياقه، وزاوية نظره، بوصف ذلك شرطًا نراه معرفية يحول دون ادعاء الشمول.

¹ في حديثه عن فائض المعنى (Surplus of Meaning) يقرّر ريكور أن المعنى لا يُستنفد في قراءة واحدة، والنص ينتج أكثر مما يقصده المؤلف، والفهم يفعل وجهًا من المعنى، ويخدم هذا فكرتنا؛ أن المعنى تعينٌ داخل طيفٍ لا يُستنفد، انظر: ريكور، نظرية التأويل، ص 87-92.

² انظر: توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، ترجمة: شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص 66-75.

ويفضي غير اليقين المنضبط إلى فهم الزمن التأويلي بوصفه بعداً حيويًا للنص، فلا يكتمل المعنى مرة واحدة، ويعاد توزيع احتمالاته بتعاقب القراءات، فلا تلغي قراءةً أخرى سابقة؛ إنها تعيد تأطيرها، أو توسيع أفقها.

وفي التراث الأصولي تقسيمٌ دقيق لمراتب الدلالة بين القطعي والظني، والراجح والمرجوح،¹ ويعترف هذا التقسيم بأن أغلب الفهم الإنساني يتحرك في ميدان الظنّ الغالب، المدعوم بالقرائن، ولا يعني استثمار هذا الأفق في المجال الجمالي نقلَ جهاز فقهي إلى الأدب، إنه استعادة وعيٍ معرفي بأن المعرفة اللغوية ذات طبيعة احتمالية درجائية، لا ثنائية قاطعة، وبذلك يمثّل غير اليقين المنهجي ضماناً ضدّ الدوغمائية، فلا يدّعي النقد الكموميّ أنه المنهج النهائي، ولا يحتكر الحقيقة؛ إنه يقدم أفقاً نظرياً يعيد مساءلة العلاقة بين النص والمعنى، ويقرّ بأن كلّ معرفة تأويلية هي تعيّن مرحلي داخل ميدان احتمالي منضبط،² يظلّ قابلاً لإعادة الرصد، والتوسيع من دون السقوط في الفوضى، أو الادعاء المطلق.

بهذه الركائز الخمس يُصاغ النقد الكمومي بوصفه نسقاً إبستمولوجياً متكاملًا، يعيد تعريف عناصر العملية التأويلية جميعها، فالنص ميدان علائقي تتولّد دلالاته من انتظام العلاقات، والدلالة طيف من الإمكانيات تتفاوت درجات حضورها، والقراءة فعلٌ رسدي يُعيّن أحد احتمالات هذا الطيف، والبنية فضاءٌ يسمح بتراكب الأضداد قبل الحسم، أما المعرفة النقدية نفسها فقد أضحّت تعيّنًا مرحليًا واعيًا بحدوده، قابلاً لإعادة الرصد داخل أفقٍ جديد.

وإذا أردنا تحديد موقع النقد الكمومي بدقة قلنا إنه نقدٌ بعدَ نبوي من حيث تجاوز الثبات، غيرٌ تفكيكي من حيث رفض العدمية الدلالية، تفاعلي مشروط من حيث دور القارئ؛ إنه جهاز يسعى إلى إعادة بناء العلاقة بين النص والمعنى في أفقٍ احتمالي، لا في أفقٍ يقيني أو عدمي.

¹ انظر: الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ج1: ص107-130؛ الرازي، الحصول في علم الأصول، ج1: ص46-58.

² تحدث بوبر عن قابلية التفنيد، ونقد اليقين النهائي، انظر: بوبر، حدس وتفنيد، ص63-68.

من الحسم إلى التعيّن

لا يكمن التحوّل الجوهرى الذي يقترحه النقد الكمومى في توسيع دائرة المعنى، ويتمثّل في إعادة تعريف طبيعة الحسم نفسه، فالحسم - في هذا المنظور - لحظةٌ تعيّن داخل شبكة احتمالية، وتختار القراءة - وفق هذا - موضعًا من المعنى، وتجعل سائر الإمكانيات كامنة في خلفية التعيّن، ومن ثم يصبح التعدّد الدلالي علامة على خصوبة النصّ البنيوية، ويصبح اختلاف القراءات نتيجة لاختلاف شروط الرصد وأفقها.

ولا يُفهم هذا الانتقال من الحسم إلى التعيّن بوصفه قطعةً مع التقليد التأويلي، إذ يجد ما يسنده في تصوّر ريكور التأويل بوصفه إنتاجًا دلاليًا، لا استرجاعًا لمعنى جاهز، إذ يرى أن النصّ يوّلّد فائضًا في الدلالة، لا يُستنفد في قراءة واحدة، وأنّ الفهم فعلٌ تشكيل داخل أفق النصّ نفسه،¹ ويؤكّد غادامير أن الفهم يتحقق من التطبيق (Application)، أي بتمركز المعنى في أفقٍ جديد، لا باستعادة أصلٍ ثابت،² غير أن النقد الكمومى يتقدّم خطوة إضافية، إذ يجعل هذا التعيّن إنتاجًا احتماليًا مشروطًا داخل طيف بنيوي سابق على القراءة. ويضبط النقد الكمومى التعدّد من غير اختزاله، فالتحدي الأكبر في أيّ مشروع يؤنّس للاحتمال هو تجنّب الانزلاق إلى الفوضى التأويلية، ولكن الركائز السابقة تكشف أن الاحتمال في النقد الكمومى تنظيم من نوع آخر، فميدان الإمكان محدّد بالبنية النصية، والتعيّن مشروط بالموضع التأويلي، ولا يُفهم التراكم إلا في ضوء انتظام العلاقات، وغير اليقين نفسه وعيّ بحدود المعيار، ومن ثم يكون التعدّد في هذا الجهاز تدرّجًا في درجات قابلية القراءة للتعين، وفق قوة استناد القراءة إلى شبكة النصّ وسياقها المعرفي.

¹ لا يُفهم الانتقال من الحسم إلى التعيّن بوصفه خروجًا عن التقليد التأويلي؛ إنه يجد ما يسنده في تصوّر ريكور فائض المعنى، إذ يرى أن النصّ لا يُستنفد في قراءة واحدة، وأنّ الفهم إنتاج دلالي داخل أفق النصّ ذاته، انظر: ريكور، فائض المعنى، ص 87-92.

² لا يُفهم التعيّن بوصفه استعادةً لمعنى أصلي ثابت؛ إنه تموضع دلالي داخل أفق تأويلي مخصوص، وهو ما يلتقي ما يؤكده غادامير حين يرى أن الفهم يتضمن دائمًا لحظة "تطبيق"، أي تحقيق المعنى في أفق جديد، انظر: غادامير، الحقيقة والمنهج، ص 361-365.

وهكذا يتحوّل النقد من سلطة تقول: "هذا هو المعنى"، إلى جهاز يسأل: "تحت أيّ شروط ظهر هذا المعنى؟ وما الإمكانيات التي ظلّت غير متحققة؟ وبأيّ معنى يمكن إعادة رصده في سياق آخر؟".

فإذا كان السؤال النقدي التقليدي يدور على: "ما الذي يقوله النص؟"،¹ فإن النقد الكُمومي يعيد صياغته في صورة أكثر تركيباً: "كيف يتعيّن ما يقوله النص؟"، هذا التحوّل من المضمون إلى شروط التعيّن هو ما يمنح المشروع أفقه الفلسفي، إذ يجعل المعنى حدثاً معرفياً، لا موضوعاً جاهزاً،² ويجعل القراءة فعلاً مسؤولاً، لا استهلاكاً أو إسقاطاً، وبذلك يغدو النص فضاءً حركياً، تتجدّد خرائطه بتجدّد زوايا النظر، من دون أن يفقد انتظامه، أو يتحوّل إلى مادة سائلة من غير حدود.

الجدور التراثية للنقد الكُمومي³

لا ينشأ هذا النسق الاحتمالي - مع حداثة صيغته الاصطلاحية - في فراغ ثقافي، أو في قطيعة مع التاريخ المعرفي العربي، ويجد في تراث البلاغة وأصول الفقه والتصوّف أنماطاً من التفكير العلائقي والاحتمالي، وإن اختلفت السياقات والمقاصد، غير أن استدعاء هذا التراث يأتي بوصفه كشفاً عن بئى معرفية تسمح بتأصيل هذا الأفق، وتؤكد أن التفكير في الاحتمال، والتجلي، والقربنة، والبرخ لم يكن غريباً عن الثقافة العربية.

إن النقد الكُمومي - وهو يقترح جهازاً إبستمولوجياً معاصراً - يجد في التراث العربي إمكانيات تأسيسية تعمّق شرعيته الفكرية، وتوسّع أفقه التأويلي، وينطلق النقد الكُمومي من فرضية مفادها أن في التراث العربي أنساقاً معرفية اشتغلت، وإن بسياقات مختلفة، على منطقيّ علائقيّ واحتماليّ في فهم اللغة والدلالة والتأويل.

¹ انظر اندماج الأفق وتاريخية الفهم في: المرجع السابق، ص 357-365.

² تحدث ريكور عن فائض المعنى، والمعنى المتجدّد في الفهم، واستقلال النص، انظر: ريكور، نظرية التأويل، ص 87-92.

³ نقصد بمجده الفكرة الكشف عن بني معرفية تسمح بتأصيل المنظور الاحتمالي في سياق ثقافي عربي.

عرف التراث أن المعنى لا يُحتزل في وحدةٍ جوهرية، ولا يُستنفد في قراءةٍ واحدة، وأن الدلالة تُصاغ داخل شبكةٍ من العلاقات والقرائن والمقامات، وأن الفهم يتحرّك بين درجاتٍ من التعيّن، لا بين حدّي يقينٍ مطلقٍ أو عدمٍ كامل.

1. النَّظْمُ وَالْعَلَائِقِيَّة: عبد القاهر الجرجاني وبنية الشبكة

تمثّل نظرية النَّظْم¹ عند عبد القاهر الجرجاني أحد أوضح النماذج التراثية التي تزعم التصوّر الجوهري للمعنى، إذ يقوم المعنى عند الجرجاني على الطريقة التي تنتظم بها الألفاظ وفق مقتضيات النحو والعلاقات، والبلاغة هنا في كيفية تعليق اللفظ والمعنى أحدهما بالآخر داخل تركيبٍ مخصوص.

ويمثّل هذا التحوّل من "المفردة" إلى "العلاقة" - تحوّلًا إبستمولوجيًا - انتقالًا من الجوهر إلى الشبكة، فلا تُفهم الدلالة إلا بوصفها خاصّةً ناشئةً عن انتظام العلاقات، وهو ما يلتقي مع الركيزة الأولى للنقد الكمومي "العلائقية البنيوية"، فالمعنى نتيجة انتظام تفاعلي، يتبدّل بتبدّل مواقع العناصر داخل الشبكة.

ويقدّم هذا الوعي - بأن الدلالة تنشأ من علاقات، لا من موادّ مفردة - أساسًا ثقافيًا عميقًا لفكرة النص بوصفه ميدانًا علائقيًا، ويؤكد أن للتفكير في "شبكة المعنى" جذورًا في صميم تنظيره البلاغي.

2. الاحتمال ودرجات الدلالة: الأصول وإبستمولوجيا الظنّ

إذا كانت نظرية النظم قد أرست أساس العلائقية، فإن علم أصول الفقه قدّم نموذجًا بالغ الدقة في إدارة الاحتمال الدلالي، إذ تتحرّك النصوص عند الأصوليين بين قطعيّ وظنيّ، وبين ظاهرٍ ومؤوّل، وبين عامٍ يُخصّص، ومطلقٍ يُقيّد، وهذه التقسيمات تعبيرٌ عن إدراكٍ منهجيّ بأن اللغة لا تؤدّي دائمًا إلى يقينٍ واحدٍ، وأن الفهم يتحرّك بين مراتب تُدار بالقرائن والترجيح والنظر. ويلتقي هذا الوعي بدرجات الدلالة مع الركيزة الثانية للنقد الكمومي "الاحتمال المنهجي"، فالمعنى طيفٌ من الإمكانيات تتفاوت في قوة تعيّنهما، وقد وضع الأصوليون آلياتٍ

¹ انظر "باب معنى النظم" في: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 46-60.

لضبط الاحتمالات وترجيح بعضها على بعض، وكذلك يتعامل النقد الكُمومي مع التعدُّد بوصفه ميداناً منظِّماً، لا نسبيَّةً مطلقةً.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن إستمولوجيا "الظن الغالب" التي عرفها التراث الأصولي تكشف عن فهمٍ مبكّرٍ لطبيعة المعرفة اللغوية بوصفها تعيُّناً مرحلياً في ميدان احتمالي، وهو ما يعمِّق الركيزة الخامسة المتعلقة بغير اليقين المنهجي، ويمنحها امتداداً ثقافياً واسعاً.

3. حال المخاطب والموضع التأويلي: البلاغة واشتراط الفهم

حضر المتلقِّي في البلاغة العربية بوصفه شرطاً في تمام الدلالة، فيتبدَّل المعنى باختلاف المقام،¹ وتتغيَّر قيمة الخطاب وفق حال المخاطب، ويكتسب اللفظ وجهًا مخصوصًا وفق السياق الذي يرد فيه، ويعني هذا الاشتراط أن الدلالة لا تستقرُّ إلا في أفقٍ معيَّن من التلقِّي.

ويمثِّل هذا الوعي البلاغي امتداداً ثقافياً للركيزة الثالثة في النقد الكُمومي "الراصد التأويلي"، فيتعيَّن المعنى وفق موضعٍ معرفيٍّ مخصوص، غير أن النقد الكُمومي يوسِّع هذا المفهوم، فلا يقتصر على حال المخاطب النفسي أو التداولي، بل يتحدَّث عن "الموضع التأويلي" على أنه جهاز مفاهيمي وثقافي يحدِّد زاوية الرصد.

وتؤكد فكرة اشتراط الفهم بسياقه - المعروفة في البلاغة والأصول - أن التعيَّن تطوُّرٌ لمبدأ كان كامناً في تصوُّر التراث العلاقة بين النص والمتلقِّي.

4. التجلي والبرزخ: تعدُّد الوجوه واجتماع الأضداد

يتأسَّس في الفكر الصوفي - وتحديدًا فكر ابن عربي - تصوُّر للوجود يقوم على وحدة الحقيقة وتعدُّد تجلياتها، فالحقيقة تتجلَّى بوجوهٍ عدة وفق المقام والاستعداد، ويشير مفهوم "البرزخ" إلى فضاءٍ يجمع بين المتقابلين من دون أن يلغي أحدهما الآخر،² فيحتضن التضاد داخل وحدةٍ أوسع.

¹ انظر "باب الحجاز ومراعاة المقام" في: الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر (القاهرة: مطبعة المدني؛ جدة: دار المدني، د.ت)، ص58-75.

² انظر "باب البرزخ والجمع بين المتقابلين" في: ابن عربي، الفتوحات المكية (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج2: ص309-312؛ "فصلٌ إسحاق، الجمع بين التنزيه والتشبيه"، في: ابن عربي، فصوص الحكم، تحقيق: أبو العلا عفيفي (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1946)، ص48-52.

ويقدّم هذا الأفق النظري أ نموذجًا ثقافيًا عميقًا لفكرة التراكم البنوي في النقد الكومومي، فقد تكون الأضداد في النص حالةً بنويةً تسمح بتجاوز الإمكانين قبل التعيّن، ولا يُلغي التجلّي الوجوه الأخرى، بل يكشف أحدها من دون استنفاد الحقيقة. وبهذا التصوّر يُستحضر الفكر الصوفي بوصفه استثمارًا لبنيةً معرفيةً تقبل تعدّد الوجوه، وتفهم الحقيقة بوصفها أكثر من تركز واحد، وهو ما ينسجم مع مفهوم الطيف الدلالي والتعيّن المرحلي.

يكشف هذا المسار التراثي تشابهاً في البنية العميقة للتفكير في المعنى، فيؤسّس النظم للعلائقية، وتنظّم الأصول الاحتمال، وتشرط البلاغة التلقّي، ويقبل التصوّف تعدّد الوجوه، وتوفّر هذه العناصر مجتمعةً أفقًا ثقافيًا يسمح للنقد الكومومي بأن يتمثّل بوصفه جهازًا معاصرًا من غير أن يبدو منبثًا عن بيئته المعرفية، لذا لا يدّعي النقد الكومومي أنه امتدادٌ مباشر لهذه الأنساق، أو أنه كشفٌ سرّ مكنونٍ في التراث؛ إنه يقدّم قراءةً معاصرةً لبني كانت حاضرةً فيه، ويعيد تركيبها ضمن أفقٍ إبستمولوجيٍّ جديد، يتجاوز الحتمية والعدمية معًا، ويؤسّس لرؤية احتمالية للمعنى، تجمع بين الانضباط والتعدّد، وبين التعيّن وغير اليقين.

موقع النقد الكومومي في الحقل النظري المعاصر

1. النقد الكومومي والبنوية: من البنية المغلقة إلى الحقل الاحتمالي

مثّلت البنوية لحظةً حاسمةً في تحرير النقد من النزعة المقصدية، إذ أعادت الاعتبار لبنية النص وعلاقاته الداخلية،¹ وعدّت المعنى نتيجة انتظام العناصر داخل نسقٍ، غير أن هذا التحوّل - على أهميته - ظلّ مشدودًا إلى تصوّرٍ ضمنيٍّ للبنية بوصفها نظامًا قابلاً للاكتشاف،² وإن كان معقّدًا، فقد فُهمت البنية بوصفها كيانًا منظمًا يمكن الكشف عن قوانينه الكامنة.

¹ انظر "مبحث القيمة العلائقية" في: فرديناند دو سوسير، محاضرات في اللسانيات العامة، ترجمة: يوسف غازي، مجيد النجار (تونس: الدار العربية للكتاب، 1985)، ص 114-117.

² انظر: السابق نفسه، وانظر: التحليل البنوي للسرد في: رولان بارت، لذة النص، ترجمة: منذر عياشي (اللاذقية: دار الحوار، 1992)، ص 23-30.

أما النقد الكوموي فلا ينكر أهمية البنية، ولكنه يعيد تعريف طبيعتها، فالبنية عنده ميدانٌ علائقيٌّ احتماليٌّ، تتفاوت فيه درجات المركز والهامش وفق زاوية الرصد، لذا تحضر البنية بوصفها حقل إمكان، يتغيّر توزُّع قواه بتغير شروط التعيّن، لا بوصفها قانوناً ثابتاً يُكشَف. وبهذا المعنى لا يقف النقد الكوموي ضد البنيوية؛ إنه يتجاوزها، ويحتفظ بفكرتها المركزية عن علائقيّة المعنى، ولكنه يتجاوز نزعتها إلى الثبات البنيوي، وينقلها من منطق النظام المغلق إلى منطق الحقل المتحرك، فحين تبحث البنيوية عن "نظام المعنى"، يبحث النقد الكوموي عن "حركة تعيُّنه".

2. النقد الكوموي والتفكيك: بين التأجيل والانهيار المؤقت

جاء التفكيك ليزرع يقين البنية، وليكشف عن هشاشة الحضور، وعن أن المعنى أثرٌ يتأجل باستمرار داخل لعبة الاختلاف،¹ وقد قدّم بذلك نقداً جذرياً لأبيّ ادعاء بالثبات أو الحسم، غير أن هذا التفكيك قد يُفضي إلى تصوّر يجعل المعنى دائماً في حالة تأجيل، ليستحيل التعيّن من دون الوقوع في وهمٍ غيبي (ميتافيزيقي).

ويلتقي النقد الكوموي مع التفكيك في رفض الحتمية واليقين المغلق، ولكنه يفارقه في نقطة جوهرية، إذ لا يرى في استحالة الحسم سبباً لتعطيل التعيّن، ويرى التعيّن ممكناً ومشروعاً، بشرط وعيه بمرحليته، فإذا كان التفكيك يركّز على استحالة الوصول إلى مركزٍ نهائيّ، فإن النقد الكوموي يركّز على مشروعية "الانهيار المؤقت" لطيف الدلالة في صيغةٍ محدّدة، من دون ادعاء نهائيّتها.

بهذا ينتقل المعنى من أنه أثرٌ يتلاشى إلى أنه طاقةٌ تتعيّن، ومن التأجيل غير المتناهي إلى التعيّن المشروط، فلا يكمن الفرق بين المقاربتين في الإقرار بالتعدّد، بل يتمثّل في التعامل مع لحظة التعيّن نفسها، فيضعها التفكيك موضع شبهة، ويجعلها النقد الكوموي موضوع تحليل.

¹ انظر مفهوم "الاختلاف" في: جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، ترجمة كاظم جهاد (الدار البيضاء: دار توبقال، 2008)، ص 27-34؛ في علم الكتابة، ترجمة: أنور مغيث (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 91-100.

3. النقد الكوموي ونظرية التلقّي: من استكمال المعنى إلى تعيُّنه

أعدت نظرية التلقّي الاعتبار لدور القارئ، وبيّنت أن النص لا يكتمل إلا في أفق القراءة،¹ وقد أسهمت بذلك في كسر مركزية النص المغلق، غير أن تركيزها على فعل "الاستكمال"² قد يوحي بأن المعنى ناقصٌ بطبيعته في النص، وأن القارئ يملأ فراغاً بنيويًا فيه.

ويختلف النقد الكوموي من حيث موضع السؤال، فهو يتحدث عن تعيُّن احتمال قائم، لا استكمال معنى ناقص، فالنص متراكب لا ناقص أو فارغ، إنه حافل بطيفٍ من الإمكانيات، ويختار القارئ موضعًا من طيفٍ حاضر بالفعل داخل الشبكة النصية. وبهذا يقيد النقد الكوموي دور القارئ بحدود المجال الاحتمالي الذي تسمح به البنية، فلا يمنحه سلطة مطلقة، ولا يختزله إلى كاشف محايد، ويعيد تعريفه بوصفه "راصدًا تأويليًا" يتحرّك ضمن شروط، لا منتجًا حرًا للمعنى، ولا متلقّيًا سلبيًا له.

4. موقع النقد الكوموي: ما بعد البنيوية

يُستعمل مصطلح "ما بعد البنيوية" هنا بوصفه أفقًا نظريًا واسعًا يضم عدة اتجاهات، من بينها التفكيك الذي يمثل أحد تجلياته، لا مرادفًا له.

وإذا أردنا تحديد موقع النقد الكوموي داخل الخريطة النظرية المعاصرة؛ أمكن القول إنه يتحرّك في الأفق بَعْدَ البنيوي،³ من حيث تجاوزه فكرة الثبات البنيوي، ولكنه لا يتماهى مع النزعات العدمية أو التفكيكية التي تجعل المعنى غير قابل للتعيُّن، إنه يستثمر مركزية القارئ من دون أن يمنحها السيادة المطلقة.

إنه محاولة لبناء العلاقة بين النص والمعنى والقراءة داخل أفق احتمالي منضبط، لا يقوم على يقينٍ جوهري، ولا على نسبةٍ شاملة، وينهض على منطقتي التعيُّن المشروط، فالمعنى حالة تراكبٍ يمكن أن تنهار مؤقتًا في صورةٍ محددة، تبعًا لزاوية الرصد.

¹ انظر: هانس ياوس، جماليات التلقّي، ترجمة: سعيد بنكراد (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 33-40.

² انظر: فولفغانغ إيزر، فعل القراءة: نظرية في الاستجابة الجمالية، ترجمة: حميد حمداني، الجليلي الكدية (الدار البيضاء: مكتبة المناهل، 1994)، ص 65-78.

³ انظر تفكيك السرديات الكبرى في: جان فرانسوا ليونار، الوضع ما بعد الحداثي، ترجمة: أحمد حسان (القاهرة: دار شرقيات، 1994)، ص 7-15.

وبذلك يمكن النظر إلى النقد الكمومي بوصفه اقتراحًا نظريًا يسعى إلى تجاوز ثنائيات الثبات والانفلات، والنص والقارئ، والحضور والغياب، بإعادة صياغتها داخل أفقٍ ثالث يجعل الاحتمال بنية، والتعني لحظة، وغير اليقين شرطًا للمعرفة. ليس النقد الكمومي بديلًا شاملًا من المناهج النقدية، إنه أفق تحليلي ملائم للنصوص ذات الكثافة التراكمية العالية.

بيان في النقد الكمومي: نحو رؤية احتمالية للمعنى الأدبي

يقوم النقد الكمومي على تصوّر يرى النص الأدبي ميدانًا علائقيًا احتماليًا، لا جسدًا يحمل معنى واحدًا ثابتًا، ولا فراعًا تتقاذفه القراءات من غير حدود، فتتولد الدلالة من انتظام العلاقات داخل النص، وتتعيّن صورتها في فعل القراءة.

ويُفهم المعنى بوصفه طاقة دلالية تفتح على طيف من الإمكانيات، تتعيّن إحداها حين تلتقي ببنية النص زاوية الرصد التأويلي، ومن ثم ينتقل السؤال النقدي من البحث عمّا يعنيه النص إلى تحليل الكيفية التي يتعيّن بها المعنى داخل شروط مخصوصة. ينظر النقد الكمومي إلى النص بوصفه شبكة علاقات، وإلى المعنى بوصفه طيفًا دلاليًا تتفاوت درجات حضوره، وإلى القراءة بوصفها فعلًا يفعل أحد احتمالات هذا الطيف من غير أن يُعدم سائرهما، وبذلك يغدو التعدّد انتظامًا دلاليًا من نوعٍ آخر، ويغدو غير اليقين المعرفي شرطًا لفهمٍ نقديٍّ واعٍ بحدوده.

ولا ينقل هذا المنظور قوانين الفيزياء إلى الأدب؛ إنه يستثمر منطقيًا إستمولوجيًا يقوم على علائقية المعنى، واحتمالية الدلالة، واشتراط الرصد، ومرحلية التعيّن، ومن ثمّ يقترح النقد الكمومي أفقًا ثالثًا بين الثبات والانفلات، يرى المعنى حدثًا يتولد في التفاعل بين النص والقارئ داخل ميدان الإمكان الذي تتيحه البنية النصية.

1. إعادة صياغة السؤال النقدي:

يمسُّ التحوُّل الذي يقترحه النقد الكوموي بنية السؤال نفسه، فقد ظلَّ السؤال النقدي يدور على "ماهية المعنى"؛ ما الذي يقصده النص؟ وما البنية التي تنظمه؟ وما المرجعية التي يحيل عليها؟ غير أن هذا السؤال يفترض ضمناً أن المعنى كياناً يمكن تحديد ماهيته، وأن مهمة النقد هي الإمساك به.

ينقل النقد الكوموي مركز الثقل من الماهية إلى الشروط، فبدلاً من السؤال: "ما المعنى؟"؛ يقترح السؤال: "كيف يتعيَّن المعنى؟" وتحت أيِّ شروط يظهر في هذه الصورة من دون غيرها؟"، وبهذا يتحوَّل المعنى من موضوعٍ يُمتلك إلى عمليةٍ تُدرس، ومن مضمونٍ جاهز إلى حدثٍ مشروع، ليغدو الهدف تحليل شبكة العوامل التي جعلت احتمالاً معيناً يتقدَّم إلى واجهة النص في لحظة قراءة محدَّدة.

ويعوِّق هذا التحوُّل المعنى، إذ يجعل النقد وعياً بالكيفية التي يُنتج بها المعنى، وتمثِّل إعادة صياغة السؤال النقدي الأساس المنهجي الذي تنتظم حوله سائر ركائز النقد الكوموي.

2. وجودية النص: من الكيان المغلق إلى المقام المفتوح

ينبني النقد الكوموي على تصوُّر للنص يغيِّر التصوُّر التقليدي الذي يفهمه بوصفه كياناً مكتمل الحدود، حاملاً معنى يمكن عزله واستخراجه، فالنص مقام علائقي تتقاطع فيه الإمكانيات، وشبكة من القوى الدلالية التي لا تتخذ شكلاً نهائياً إلا في سياق القراءة.

ويعيد هذا الفهم تعريف ثبات النص الكامن في انتظام علاقاته، فمثلاً يظلُّ المقام قائماً وإن تغيَّر توزيع طاقته، يظلُّ النص قائماً وإن تغيَّرت زوايا النظر إليه، وهنا يصبح النصُّ فضاءً حركياً، لا جسداً صلباً، قابلاً لإعادة التمركز من غير أن يفقد هويته البنوية.

ويهدف هذا التحوُّل الوجودي إلى تحرير النقد من وهم "الكيان المغلق"، وفتح المقام لفهم النص بوصفه بنيةً مفتوحةً على الإمكان، محكومة بانتظامها لا بجمودها.

3. المعنى بوصفه حدثاً:

إحدى النتائج الطبيعية للركائز السابقة هي إعادة تعريف طبيعة المعنى نفسه، فيُفهم المعنى في النقد التقليدي غالباً بوصفه موضوعاً يمكن الإشارة إليه أو تحديده أو الدفاع عنه، أما في النقد الكمومي فإن المعنى يُفهم بوصفه حدثاً يقع في لحظة التفاعل بين النص والموضع التأويلي. ويعني الحدث هنا أن الدلالة تظهر عند تفعيل شروط معينة في أثناء القراءة، وأن المعنى (يحدث) حين تتكثف شبكة العلاقات تحت زاوية محدّدة، وهذا ما يجعل كلَّ قراءة لحظة إنتاج دلالي، لا مجرد إعادة وصف، غير أن عدَّ المعنى حدثاً لا يُسقط عنه قابليته للمساءلة، فثُحِّل الأحداث وتُفسَّر وتُقوَّم، إنه انتقال من تصوُّرٍ سكونيٍّ إلى تصوُّرٍ حركيٍّ، يجعل النقد دراسةً لوقوع المعنى لا لتعريفه فقط.

4. بنية العقل الاحتمالية:

يفترض النقد الكمومي أن التفكير التأويلي نفسه يقوم على منطقيٍّ احتماليٍّ، فلا يتحرَّك الإنسان - في تعامله مع اللغة والمعنى - دائماً بين يقينٍ مطلقٍ وجهلٍ كاملٍ، ويكمن بين ترجيحات، وإعادة تقييم، وإعادة توجيه للنظر، وتستند عملية الفهم نفسها إلى اختيارٍ بين إمكانيات، وإلى تفعيل بعضها في ضوء السياق.

من ثم يمكن القول إن النقد الكمومي يكشف عن منطقيٍّ يشتغل به العقل حين يتعامل مع اللغة؛ منطقيٍّ الترجيحي، والتعينيُّ المرحليّ، وإعادة الرصد، غير أن هذا الكشف يظلُّ ضمن حدود النقد الأدبي، مؤكِّداً أن فهم النص يتطلَّب وعياً بالطريقة التي يعمل بها الفهم نفسه.

الاختبار التفسيري للأ نموذج

لا يكتمل تقديم أيِّ نموذجٍ نظريٍّ من غير اختبار قدرته التفسيرية على نصٍّ فعليٍّ، ويمكن توضيح ذلك من قول المتنبي:¹

دُو الْعَقْلِ يَشْفَى فِي النَّعِيمِ بِعَقْلِهِ وَأَحْوُ الْجَهَالَةِ فِي الشَّقَاوَةِ يَنْعَمُ

¹ المتنبي، الديوان، شرح: عبد الرحمن البرقوقي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998)، ج1: ص343.

تُقرأ هذه المفارقة غالبًا بوصفها مقابلةً بلاغيةً بين العقل والجهل، أو حكمةً أخلاقيةً تشير إلى أن الوعي يزيد صاحبه ألمًا، بينما يمنح الجهل صاحبه نوعًا من الراحة، غير أن هذا التفسير يظل قاصرًا عن تفسير التوتُّر الدلالي الذي يحمله البيت، إذ يجتمع فيه النعيم والشقاء في آنٍ معًا، من غير أن يحسم النصُّ المفارقة لصالح أحدهما.

ومن منظور النقد الكمومي، يمكن فهمُ هذا التوتُّر بوصفه حالة تراكب دلالي داخل البنية النصية، فيتيح البيت أكثر من احتمال تأويلي قبل أن تتعيَّن القراءة في وجه محدد، إذ يمكن أن يُفهم بوصفه مفاضلة أخلاقية ضمنية بين العقل والجهل، وكذلك يمكن أن يُقرأ قراءةً وجودية ترى في الوعي نفسه مصدرًا للقلق الإنساني، ولا يفرض النصُّ أحد هذين المعنيين بوصفه الحسم النهائي، ويفتح طيفًا من الإمكانيات الدلالية تتفاوت درجات حضورها داخل الشبكة العلائقية للنصِّ.

وعند لحظة القراءة يتقدَّم أحد هذه الاحتمالات إلى مركز الدلالة وفق زاوية الرصد التأويلي التي ينطلق منها القارئ، وبهذا يتعيَّن المعنى داخل المجال الاحتمالي الذي تتيحه العلاقات النصية نفسها.

ويكشف هذا المثل أن ما يبدو مفارقةً بلاغيةً يمكن فهمه - في إطار النقد الكمومي - بوصفه حالة من التراكب البنيوي الذي يسمح بتجاور إمكانيات دلالية عدة قبل أن تعيَّن القراءة أحدها، ويبيِّن هذا الاختبار أن الأنموذج المقترح يفسِّر التعدُّد التأويلي عبر النظر إلى النصِّ بوصفه ميدانًا احتماليًا، تتعيَّن دلالته بفعل الرصد التأويلي داخل شبكة العلاقات التي تصوغ بنيته.

خاتمة

- أثبت البحث أن المعنى الأدبي لا يُفهم بوصفه معطى ثابتاً؛ إنه حالة احتمالية تتعَيَّن داخل شروط بنيوية، وتأويلية محدَّدة، ويمكن إثبات النتائج الآتية:
1. بيَّن أن النص الأدبي ميدان علائقي تتجاوز فيه الإمكانيات الدلالية، وأن المعنى لا يظهر إلا في لحظة تفعيل هذا الميدان ضمن موضع تأويلي مخصوص.
 2. أظهر أن فعل القراءة يُسهّم في تعيُّن المعنى بوصفه "رصدًا تأويليًا"، يُبرز احتمالاً من طيف دلالي قائم، من غير أن يُلغي سائر الإمكانيات الكامنة.
 3. انتهى إلى أن التعيُّن الدلالي يُفهم بوصفه تعيُّناً مرحلياً يظلُّ قابلاً لإعادة الرصد ضمن أفق تأويلي جديد.
 4. أعاد تعريف المعرفة النقدية بوصفها معرفة احتمالية، واعية بحدودها، تقوم على غير اليقين المنهجي، لا على الادعاء بالحسم المطلق.
 5. بيَّن أن هذا التصوُّر يجد امتدادات له في بعض الأنساق التراثية التي اشتغلت على منطوق العلائقية والقرينة وتعدُّد الوجوه، من غير ادعاء تماثل مفهومي مباشر.
 6. خلص إلى أن النقد الكوموي لا يمثِّل بديلاً إقصائياً للمناهج النقدية؛ إنه أفق إبستمولوجي يوسِّع إمكانيات التحليل، وبخاصة في النصوص ذات الكثافة الدلالية والتراكم البنيوي.
 7. أشار إلى أن القيمة الإجرائية للنقد الكوموي تتمثَّل في قدرته على تحليل شروط تعيُّن المعنى، لا في إنتاج تفسير واحد نهائي للنص.

المصادر والمراجع

- إيمانويل كانط، نقد العقل المحض، ترجمة: موسى وهبة (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1998).
- ابن عربي، الفتوحات المكية (بيروت: دار صادر، د.ت).
- ابن عربي، فصوص الحكم، تحقيق: أبو العلا عفيفي (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1946).
- بول ريكور، نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003).
- توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، ترجمة: شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999).
- جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، ترجمة كاظم جهاد (الدار البيضاء: دار توبقال، 2008).
- جاك دريدا، في علم الكتابة، ترجمة: أنور مغيث (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
- جان فرانسوا ليوتار، الوضع ما بعد الحداثي، ترجمة: أحمد حسان (القاهرة: دار شقيقات، 1994).
- الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر (القاهرة: مطبعة المدني؛ جدة: دار المدني، د.ت).
- الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1984).
- جيل دولوز، الاختلاف والتكرار، ترجمة: جورج أبي صالح (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012).
- الرازي، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر العلواني (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1997).
- رولان بارت، لذة النص، ترجمة: منذر عياشي (اللاذقية: دار الحوار، 1992).
- غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي، ترجمة: خليل أحمد خليل (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1980).
- الغزالي، المستصفي من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993).
- فرديناند دو سوسير، محاضرات في اللسانيات العامة، ترجمة: يوسف غازي، مجيد النجار (تونس: الدار العربية للكتاب، 1985).

- فولفغانغ إيزر، *فعل القراءة: نظرية في الاستجابة الجمالية*، ترجمة: حميد لحداني، الجليلي الكدية (الدار البيضاء: مكتبة المناهل، 1994).
- كارل بوبر، *حدس وتفنيدي*، ترجمة: عادل مصطفى (القاهرة: دار رؤية، 2010).
- المتنبي، *الديوان*، شرح: عبد الرحمن البرقوقي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998).
- هانس غيورغ غادامير، *الحقيقة والمنهج*، ترجمة: حسن ناظم، علي حاكم صالح (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2007).
- هانس ياوس، *جماليات التلقي*، ترجمة: سعيد بنكراد (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000).
- Eric Donald Hirsch Jr., *Validity in Interpretation* (New Haven: Yale University Press, 1967).
- Ferdinand de Saussure, *Course in General Linguistics*, Wade Baskin (trans.) (New York: McGraw-Hill, 1966).
- Immanuel Kant, *Prolegomena to Any Future Metaphysics*, Gary Hatfield (trans.) (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
- Richard Feynman & Albert Roach Hibbs, *Quantum Mechanics and Path Integrals* (New York: McGraw-Hill, 1965).
- Roman Ingarden, *The Literary Work of Art: An Investigation on the Borderlines of Ontology, Logic, and Theory of Literature*, George G. Grabowicz (trans.) (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1973).
- Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago: University of Chicago Press, 1962).
- Umberto Eco, *The Open Work*, Anna Cancogni (trans.) (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989).
- Wolfgang Iser, *The Act of Reading: A Theory of Aesthetic Response* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978).

References

- Al-Ghazālī, *al-Mustasfā min ʿilm al-uṣūl*, Muḥammad ʿAbdussalām ʿAbdushāfi ʿī (ed.) (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1993).
- Al-Jurjānī, *Asrār al-balāghah*, Maḥmūd Muḥammad Shākir (ed.) (Cairo: Maṭbaʿah al-Madanī; Jeddah: Dār al-Madanī).
- Al-Jurjānī, *Dalāʿil al-iʿjāz*, Maḥmūd Shākir (ed.) (Cairo: Maktabah al-Khānjī, 1984).
- Al-Mutanabbī, *al-Dīwān*, ʿAbdurrahmān al-Barqūqī (ed.) (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st Ed., 1998).
- Al-Rāzī, *al-Maḥṣūl fī ʿilm al-uṣūl*, Ṭāhā Jābir al-ʿAlwānī (ed.) (Beirut: Muʿassasah al-Risālah, 1997).
- Eric Donald Hirsch Jr., *Validity in Interpretation* (New Haven: Yale University Press, 1967).
- Ferdinand de Saussure, *Course in General Linguistics*, Wade Baskin (trans.) (New York: McGraw-Hill, 1966).
- Ferdinand de Saussure, *Muḥāḍarāt fī al-lisāniyyāt al-ʿāmmah*, Yūsuf Ghāzī & Majīd al-Najjār (trans.) (Tunis: al-Dār al-ʿArabiyyah lil-Kitāb, 1985).
- Gaston Bachelard, *Takwīn al-ʿaql al-ʿilmī*, Khalīl Aḥmad Khalīl (trans.) (Beirut: al-Muʿassasah al-Jāmiʿiyyah lil-Dirāsāt, 1980).
- Gilles Deleuze, *al-Ikhtilāf wal-tikrār*, Jūrj Abī Šāliḥ (trans.) (Beirut: al-Munazzamah al-ʿArabiyyah lil-Tarjamah, 2012).
- Hans Jauss, *Jamāliyyāt al-talaqqi*, Saʿīd Binkrād (trans.) (Casablanca: al-Markaz al-Thaqāfī al-ʿArabī, 2000).
- Hans-Georg Gadamer, *al-Ḥaḳīqah wal-manhaj*, Ḥasan Nāzīm & ʿAlī Ḥākim Šāliḥ (trans.) (Beirut: Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥidah, 2007).
- Ibn ʿArabī, *al-Futūḥāt al-makkiyyah* (Beirut: Dār Šādir).
- Ibn ʿArabī, *Fuṣūṣ al-ḥikam*, Abū al-ʿAlā ʿAfīfī (ed.) (Cairo: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1946).
- Immanuel Kant, *Naqd al-ʿaql al-maḥḍ*, Mūsā Wahbah (trans.) (Beirut: Markaz al-Inmāʿ al-Qawmī, 1998).

- Immanuel Kant, *Prolegomena to Any Future Metaphysics*, Gary Hatfield (trans.) (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
- Jacques Derrida, *al-Kitāba wal-ikhtilāf*, Kāzīm Jihād (trans.) (Casablanca: Dār Tūbqāl, 2008).
- Jacques Derrida, *Fī 'ilm al-kitābah*, Anwar Mughīth (trans.) (Cairo: al-Markaz al-Qawmī lil-Tarjama, 2010).
- Jean-François Lyotard, *al-Waḍ' mā ba'd al-ḥadāthī*, Aḥmad Ḥassān (trans.) (Cairo: Dār Sharqiyyāt, 1994).
- Karl Popper, *Ḥads wa-tafnīd*, 'Ādil Muṣṭafā (trans.) (Cairo: Dār Ru'yah, 2010).
- Paul Ricœur, *Naẓariyyah al-ta'wīl: al-Khiṭāb wa-fā'id al-ma'nā*, Sa'īd al-Ghānamī (trans.) (Beirut: al-Markaz al-Thaqāfī al-'Arabī, 2003).
- Richard Feynman & Albert Roach Hibbs, *Quantum Mechanics and Path Integrals* (New York: McGraw-Hill, 1965).
- Roland Barthes, *Ladhah al-naṣṣ*, Mundhir 'Ayyāshī (trans.) (Latakia: Dār al-Ḥiwār, 1992).
- Roman Ingarden, *The Literary Work of Art: An Investigation on the Borderlines of Ontology, Logic, and Theory of Literature*, George G. Grabowicz (trans.) (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1973).
- Thomas Kuhn, *Binyah al-thawrāt al-'ilmiyyah*, Shawqī Jalāl (trans.) (Kuwait: al-Majlis al-Waṭanī lil-Thaqāfa wal-Funūn wal-Ādāb, 1999).
- Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago: University of Chicago Press, 1962).
- Umberto Eco, *The Open Work*, Anna Cancogni (trans.) (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989).
- Wolfgang Iser, *Fi'l al-qirā'ah: Naẓariyyah fī al-istijābah al-jamāliyyah*, Ḥamīd Laḥamdānī & al-Jīlālī al-Kadiyya (trans.) (Casablanca: Maktabah al-Manāhil, 1994).
- Wolfgang Iser, *The Act of Reading: A Theory of Aesthetic Response* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978).

